

تقرير مرفوع لمعالى وزير المعارف

عن المقـترحات الواردة في تقرـير

لجنة ترقية اللغة العربية بالمدارس

تشكيل اللجنة وعملها :

١ - في ١٠ مايو سنة ١٩٤٥ أصدرتم معاليكم قراراً وزارياً بتشكيل لجنة تقوم ببحث وسائل ترقية اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية والنظر في البرامج والكتب المؤلفة وتيسير قواعد النحو . وقد نص القرار على تأليف اللجنة برئاسة خضرة الأستاذ أحمد أمين بك وعضوية كل من حضرات الأساتذة على الجارم بك وإبراهيم مصطفى وعبد الحميد حسن ومحمد خلف الله . ثم ضم إليهما الأستاذ محمد علي مصطفى في ١٤ مايو سنة ١٩٤٥ . وعقدت اللجنة حينئذ بعض الجلسات ، ثم وقفت أعمالها إلى أن أعيدتم تشكيلها في ٩ فبراير سنة ١٩٤٧ مع ضم حضرتي الأستاذ منصور سليمان والدكتور عبد العزيز القوصي ، ثم حضرتي الدكتور عبد الوهاب عزام بك وزكي محمد المهندس بك ، إلى عضويتها .

وقد والت اللجنة العمل بعد ذلك ، وقدمت في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ تقريرها النهائي ، متضمناً خلاصة أبحاثها والمقترحات التي انتهت إلى وضعها . ويسرني أن أسجل هنا أن هذا التقرير ينم عن جهود عظيمة ، ونظر واسع ، وعمق في البحث مكن اللجنة من النفاذ إلى صميم مشكلات تعليم اللغة العربية بالمدارس ، كما ينم عن جرأة في الأخذ بوسائل الإصلاح وميل إلى التجديد ،

ولكن من غير طرفة . واللجنة جديرة بكل شكر وثناء وتقدير لما بذلته من جهود .

عرض تقرير اللجنة على المؤتمر الثقافي العربي :

٢ - وفي الوقت الذي فرغت اللجنة فيه من عملها كان المؤتمر الثقافي العربي الأول على وشك الانعقاد في لبنان ، وكان في مقدمة الموضوعات التي تضمنها برنامجها النظر في وسائل النهوض بتعليم اللغة العربية ، فاستأذن الأستاذ أحمد أمين بك الوزارة في عرض تقرير اللجنة عليه ووافقت الوزارة على ذلك . وكان التقرير أساس مناقشات المؤتمر في مجموعات متفقة مع آراء اللجنة .

مؤتمر رجال اللغة العربية :

٣ - ورغبة في تعرف آراء جمهور المشتغلين بتعليم اللغة العربية في مقترحات اللجنة ، أمرتم معاليكم بارسالها إلى جميع مفتشي تلك المادة ومدرسيها الأوائل بالمدارس الثانوية ونخبة من مدرسيها ليليدوا ملاحظاتهم عليها . ولما تجمعت هذه الملاحظات لدى تفتيش اللغة العربية عقد مؤتمر أعلما من رجال اللغة العربية لمناقشتها وكان اجتماعهم بمقر معهد التربية للبلدين بالمنيرة في أيام ١٠، ٩، ٨ فبراير سنة ١٩٤٨ . وسجلت خلاصة الآراء التي انتهى إليها المجتمعون في محضر رفعه حضرة عميد مفتشي اللغة العربية للوزارة ، وهي في جملتها مؤيدة لمقترحات اللجنة ، مع طائفة من التوصيات والرغبات التي يراها المجتمعون كفيلة بتيسير واتقان تنفيذ تلك المقترحات .

أقسام التقرير

٤ - وإنى إذ أرفع لمعاليكم تقرير اللجنة ومحضر اجتماع المؤتمر ، أنتهز هذه الفرصة لأخص محتويات التقرير والملاحظات الهامة التي أبدتها المجتمعون عليها وما أراه بشأن تنفيذ المقترحات .

وقد قسمت اللجنة تقريرها ، بعد كلمة تمهيدية افتحتها إلى ثلاثة أقسام
خصصت كل قسم منها لمرحلة من المراحل الآتية وهى :-

١ - رياض الأطفال والمدارس الأولية

ب - المدارس الابتدائية

ج - المدارس الثانوية

وساتابع اللجنة فى هذا التقسيم ، وإن كان يلاحظ أن ضم المدارس
الأولية إلى رياض الأطفال لا يمثل حقيقة وضعها الحالى . فالمدرسة الأولية
فى نظامها الجديد تقابل الروضة والمدرسة الابتدائية معاً ، فينبغى أن تطبق
فى السنتين الأولى والثانية منها المقترحات الخاصة بالرياض ، وتطبق فى السنوات
الثالثة إلى السادسة المقترحات الخاصة بالمدارس الابتدائية .

اللغة العربية فى رياض الأطفال

هـ - تنقسم مقترحات اللجنة فيما يتعلق برياض الأطفال إلى قسمين :
القسم الأول يتعلق بأساليب تعليم اللغة فى هذه المرحلة ، وينبغى أن
يوضع على صورة توجيهات للمدرسين
والقسم الثانى يتعلق بمسائل تنفيذية تقوم بها الوزارة أو غيرها من
الهيئات الفنية .

والمبادئ الأساسية التى تقوم عليها مقترحات القسم الأول هى :-
أولاً - أن تتخذ لغة الأطفال العامية وسيلة للتعليم فى أول الأمر فى
مرحلة رياض والمدارس الأولية ، وتبذل بعض العناية لتهديب هذه اللغة
العامية بالتدريج ، ويزود الطفل بين الحين والحين بكلمات عربية صحيحة
ترادف ما يستعمله من الالفاظ العامية مع ملاحظة أن تكون قريبة فى شكلها
من عامية الطفل . ويراعى فى تصحيح نطق الأطفال ألا يكون بالقدر الذى
لا يحول بينهم وبين الانطلاق فى التعبير .

وقد اعترض على هذا المبدأ بعض رجال اللغة العربية ، وقالوا إن هذا
يتعارض مع ما ترمى إليه اللجنة مع طبع النشء على العربية السليمة . ولكن

مناقشة المؤتمر أظهرت أنه ليس هناك تناقض ، إذ أن المراد هو جعل اللغة العامية ابتداء لتعليم العربية بتصحيح ما فيها من تحريف وتصويب ما في نطقها من خطأ . وما إلى ذلك مما يحولها من عامية إلى عربية ، وبهذا يتجمع للتلميذ ذخير عربي سليم بأيسر سبيل وبأقرب الطرق ملاءمة لمداركه . على أن هذا الذخير سينداد بما يدرسه التلميذ من قصص ومطالعة وأنشيد ، وكلها باللغة العربية الصحيحة .

ثانياً - « أن يكون هدف المعلم في السنة الأولى من الروضة تهيئة الوسائل للأطفال لكي يعبروا عما في أنفسهم تعبيراً حراً بالحديث والرسم والتلوين والغناء والأنشيد والحكايات واللعب بالصور والجل والكلمات وما إليها . فإذا سار هذا سيره الطبيعي واتجهت رغبة بعض الأطفال إلى التعبير عن طريق الكتابة والقراءة أمكن المعلم أن يستجيب لهذه الرغبة ويشبعها طبقاً لحاجات الأطفال واستعداداتهم ... »

أما القصد إلى تعليم الكتابة على أساس طريقة أو طرق مقصودة مرسومة فينبغي أن يؤجل إلى السنة الثانية .

ثالثاً - « بما تنصح به التربية الحديثة أن يبدأ في تعليم القراءة باستعمال جمل معروفة أو كلمات مألوقة للطفل من حيث المعنى والنطق ، وبذلك يمكن الطفل أن يقرأ الكلمة صحيحة دون أن تكون مشكولة ، ولهذا ترى اللجنة أن يؤجل الضبط بالشكل إلى المرحلة التحليلية ، على ألا يدخل إلا بالمقدار اللازم لصحة النطق بالكلمات . »

رابعاً - « أن التفاهم باللغة لا يتم إلا إذا كانت اللفاظ ظاهرة في نطقها ، واضحة في حروفها وكتابتها . وهذا يتطلب تمريناً وعناية من المعلمين والمعلمات ولا سيما في المراحل الأولى من التعليم حتى يجيد الأطفال النطق بالحروف وإخراجها من مخارجها الصحيحة ، والنطق بالكلمات ووصل مقاطعها . »

والمبادئ الثلاثة الأخيرة لم ترد عليها أية ملاحظة . وأرى أن يعهد إلى اللجنة الدائمة لترقية اللغة العربية بوضع مقترحاتها

القائمة على هذه المبادئ. جميعاً على صورة توجيهات تبلغ لرياض الاطفال والمدارس الاولى لتسير عليها ويطلب الى تفتيش الرياض ومفتشى الدوائر للتعليم الاولى مراعاة تنفيذها .

أما القسم الثانى من المقترحات فيما يتعلق بهذه المرحلة فيتضمن ما يأتى :-
أولاً - وضع معجم يبين على وجه التقريب الذخر اللغوى للاطفال وما يجرى على ألسنتهم من ألفاظ وتراكيب ، حتى يمكن الانتفاع بهذا فى وضع كتب المطالعة والقصص والانشيد وبذلك يحى كل هذا ملائماً لعقول الاطفال .

وتقترح اللجنة أن تقوم بهذا العمل لجنة فنية تضم عدداً من المدرسين الممتازين لمعاونتها فى جمع مادة المعجم على حسب ما ترسم من خطط .
وقد أدت العبارة التى صيغ فيها هذا الاقتراح إلى شىء من سوء الفهم . إذ ظن بعض رجال تعليم اللغة العربية أن المقصود وضع معجم لصغار التلاميذ واستنتجوا بما ورد فى تقرير اللجنة عن ضرورة البدء فى تعليم اللغة العربية بالرياض من لغة الطفل ، وهى اللغة العامية ، أن المقصود وضع المعجم باللغة العامية .

والواقع أن المقصود - قياساً على ما حصل فى اللغات الأخرى - هو إجراء بحث على يرمى إلى تحديد المفردات الأكثر شيوعاً فى الاستعمال العادى ، مرتبة على حسب درجة شيوعها فى الحديث وفى الصحف والمكاتبات والمؤلفات الأدبية والعلمية الدارجة ، حتى يبدأ بتعليمها للاطفال ويتدرج بهم إلى تعلم الالفاظ الأقل شيوعاً كلما ارتقى التلاميذ فى مراحل التعليم ، ويراعى هذا الترتيب فى كتب المطالعة وغيرها من الكتب التى تولف للاطفال وهذا هو ما قام به العالم « ثورندايك » فى أمريكا ، وحذا حذوه بعض العلماء فى البلاد الأخرى ، وكانت أبحاث ثورندايك الأساس الذى قامت عليه طريقة وست فى تعليم اللغة الانكليزية .

• أما الالفاظ والتراكيب التى تجرى فعلاً على ألسنة الاطفال فلا تحدد الهدف

الذى سعى للوصول اليه فى تعليم اللغة فى كل مرحلة ، بل تحدد الامر الواقع الذى ترمى إلى الارتفاع عنه .

فاذا كان كان المقصود هو ما بينته ، فان هذا بحث فى يحسن أن يشرف عليه إخصائون فى التربية التجريبية ، ولذلك أقترح لفت نظر معاهد التربية اليه ليسكون من الابحاث التى تعنى بها .

ثانيا - اصلاح كتب المطالعة المستعملة فى رياض الأطفال والمدارس الأولية والريفية .

وقد تنبهت الوزارة إلى ضرورة هذا الاصلاح عند النظر فى تقرير الكتب للعام الدارسى القادم . وألفت لجنة لوضع كتاب للبتدين فى تعلم القراءة والكتابة على أساس المبدأ الثالث من المبادئ التى قررتها اللجنة وسبقت الإشارة اليها .

أما الكتب التى تلى ذلك ، فأرى أن يطلب الى اللجنة الدائمة لترقية اللغة العربية أن تحدد وجوه الاصلاح والتعديل التى ترى إدخالها عليها ، وتقترح الطريقة التى تراها ملائمة لاجراء التعديل المطلوب .

ثالثا - إعداد ألواح جدارية لمطالعة الاطفال تتضمن قصصا وموضوعات مما يشوق الأطفال ويتبع من بيناتهم ، وتكتب بخط واضح ، وتوضح بالصور .

وإعداد صور قصصية تعرض على الاطفال بين الفينة والفينة فى ألواح جدارية كبيرة يدور حولها حديثهم .

وأرى أن تعقد الوزارة مسابقات لهذا الغرض ، ويطلب الى اللجنة الدائمة وضع شروط المسابقة والتوجيهات اللازمة للتسابقين ، تمهيدا لذلك .

رابعا - وضع كتيبات صغيرة يتناول كل كتاب منها قصة أو حديثا مما يقع فى دائرة الطفولة وتستخدم هذه الكتيبات للقراءة على سبيل المراجعة فى حجرات الدراسة وفى المنازل .

وأرى تحويل هذا الاقتراح على الادارة العامة للثقافة للعمل على تنفيذه .

اللغة العربية في المدارس الابتدائية

٦ - بحثت اللجنة في تحديد المستوى الذى ينبغي أن يصل اليه التلميذ عند انتهائه من مرحلة التعليم الابتدائى ، واستقر رأيها على أنه ينبغي أن يحصل التلميذ على قدر كاف من اللغة العربية يستطيع معه أن يقرأ قراءة مرسلة قليلة اللحن مع فهم المعنى ، وأن يعبر باللسان والقلم عما يحول بخاطره فى عبارة مستقيمة قليلة اللحن ، وأن يطبع على حب اللغة والشغف بقراءة الكتب العربية ثم عالجت اللجنة تدريس فروع اللغة المختلفة فى هذه المرحلة على هذا الأساس وبينت ما تقترحه بالنسبة إلى كل فرع .

وكانت الوزارة قد ألغت فى الصيف الماضى لجانا لإعادة النظر فى مناهج المرحلة التعليمية الأولى ، وكان من بين أعضاء لجنة مناهج اللغة العربية بعض أعضاء لجنة ترقية اللغة العربية المشتركين فى بحثها فأمكن عن طريقهم تنفيذ أكثر مقترحات هذه اللجنة فى المناهج الجديدة التى سارت عليها الدراسة هذا العام . كما سألينه عند الكلام على كل فرع من الفروع .

المطالعة :

فأما القراءة (المطالعة) فأكثر ما أوردته اللجنة بشأنها هو توجيهات تتناول الأغراض المختلفة التى تهدف إليها القراءة وأنواعها ، والأساليب المشوقة التى تتبع فى كل نوع من هذه الأنواع ، ومن الأمور البارزة فى هذه التوجيهات تأكيد أهمية المطالعة الصامتة ، والإفاضة فى التمثيل للأساليب الحديثة المتبعة فيها . وقد أثبتت هذه التوجيهات مع شيء من التهذيب فى صدر المنهج الذى طبع ووزع على المدارس .

وقد وافق مؤتمر اللغة العربية على الاتجاه الذى تمثله هذه التوجيهات وأوصى الوزارة بتيسير سبيله فى المدارس من حيث المال والأدوات اللازمة لاعداد بطاقات المطالعة ولوحاتها كما أوصى بتقليل عدد حصص المدرسين على قدر ما يستلزمه هذا النظام من جهود فى إعداده ، واستحول هذه التوصيات على المراقبة العامة للتعليم الابتدائى .

وفيما عدا ذلك تناولت اللجنة موضوع كتب المطالعة واقترحت :
 أولا - أن تختار كتب المطالعة هيئة فنية يكون لها بالمدارس والتدريس
 صلة وخبرة تامة . ويكون هذا الاختيار في حدود واسعة مرنة . ثم يترك
 للهيئات الفنية المحلية أن تختير من هذه الكتب ما يناسبها ، على أن يطبق عليها
 نظام الفترات التي تنقضي فيها مستعملة في المدرسة ونظام التبادل بين المدارس
 المختلفة .

وقد نفذت الوزارة ذلك بأن عهدت إلى اللجنة الدائمة لترقية اللغة العربية
 اقتراح ما يقرر من كتب المطالعة ولها أن تراعي في اقتراحاتها المرونة اللازمة .
 ثانيا - أن يقدم المدرسون ملاحظاتهم على موضوعات الكتب
 الجديدة من حيث مناسبتها للتلاميذ وبينتهم وحياتهم ثم تقوم هيئة فنية بمن لهم
 صلة بالمدارس وبالإشراف على التعليم بالاطلاع على هذه الملاحظات
 وتمحيصها واقتراح ما ينبغي عمله من التغيير في الكتاب كله أو بعضه .
 وهذا أيضا قد وكل إلى اللجنة الدائمة للغة العربية ، ولها أن تطلب إلى
 المدرسين ملاحظاتهم عن طريق عميد المفتشين ، وهو أحد أعضائها .

ثالثا - أن يعنى بالإخراج الطباعي لهذه الكتب قطع طبعاً جيداً وأن
 يتدرج في حجم الحروف التي تطبع بها .

• وأما فيما يتعلق بالضبط بالشكل فلا يلزم إلا ضبط آخر الكلمات ،
 وكذلك ما هو مظنة الخطأ ، مع التدرج في الإقلال من الشكل كلما تقدم التلاميذ .
 • ويجب أن تزين هذه الكتب بالصور الشائقة الملونة ، وتنفيذ هذا
 الاقتراح من شأن اللجنة الدائمة أيضا ، إذ ينبغي أن تنص على هذه التوجيهات
 في الشروط التي وضعها لمسابقات تأليف كتب المطالعة .

رابعا - • الاهتمام بتزويد مكتبة المدرسة بكثير من الكتب الملائمة لكل
 فرقة . وبأن يكون في كل فصل إلى جانب ذلك مكتبة خاصة بتبادل التلاميذ
 قراءة ما فيها من كتب في دروس المطالعة الصامتة أو يستعبرونها لقراءتها

خارج الفصل . على أن يضع المدرس نظاما يتعرف به درجة استفادة التلاميذ مما قرءوا ،

والنظام الذي أقرته الوزارة أخيراً لاقتناء كتب المكتبات كفيل بتزويد المدارس بالكتب الصالحة . وأما نظام مكتبات الفصول فقد قدمت اللجنة الدائمة لترقية اللغة العربية أخيراً اقتراحاً بشأنه ، أحالته على حضرة المراقب للتعليم الابتدائي والمراقب العام لتعليم البنات لبحث ومائل تنفيذه . والمرجو أن ينفذ ابتداء من العام الدراسي القادم .

التعبير الشفهي والكتابي

وانتقلت اللجنة بعد ذلك إلى « التعبير » وقد استعملت هذا اللفظ ليشمل المحادثة والانشاء التحريري معا ، وهو استعمال مناسب في هذه المرحلة لابرار الغرض الأساسي من هذين الفرعين والصلة القوية بينهما بحيث لا ينبغي فصل أحدهما عن الآخر في الدرس .

وأهم المبادئ التي تقوم عليها اقتراحات اللجنة في هذه الناحية هي :
أولاً - أن تكون الحرية أساساً للتعبير بنوعيه الشفهي والكتابي .
ثانياً - ألا يتقيد بمحصة أو حصص معينة يقتصر عليها . فالتعبير بأوسع معانيه يتحقق في كل درس وفي كل وقت بل في كل مظهر من مظاهر الحياة . وإذا أخذناه بهذا المعنى بعدنا به عن جو الشكلية الضيق ومزجناه بالحياة لأنه من مقوماتها .

ثالثاً - أن يترك الطفل في التعبير الشفهي كي ينطلق بلغته الطبيعية ، ولا يتعرض المدرس لإصلاح أخطائه إلا بعد أن يتم حديثه ، ويحسن أن يتدرج إلى ذلك قليلاً في المرحلة الأولى ثم يتزايد كلما تقدم التلميذ في المرحلة الثانية .
رابعاً - أن يتخذ المعلم اللغة العربية السهلة وسيلة في تعليمه ، وأن يشجع التلاميذ على التعبير بها ، وأن يتدرج لهم في ذلك إلى أن يستطيعوا في نهاية المرحلة التعبير السليم .

وقد دلت آراء اللجنة المبنية على هذه المبادئ، إلى توجيهات أثبتت في صدر منهج مدارس المرحلة الأولى .

واقترحت اللجنة نظاما للإصلاح والارشاد في التعبير الكتابي كان مثارا للاعتراض من رجال اللغة العربية . إذ قررت أن الغرض الأول من الاطلاع على كراسات التلاميذ إنما هو إلمام المدرس بمقدار ما وصل إليه تلاميذه من الاستفادة ومعرفة المدى الذي بلغه كل منهم وخير وسيلة للإصلاح إنما هي الإصلاح المباشر الذي يشترك فيه المعلم والتلميذ معا في قراءة الموضوع . ولكن هذا غير ميسور في جميع الأحوال ، غير أنه من الممكن أن يشترك المدرس مع بعض التلاميذ في هذا النوع من الإصلاح في الفترات الملائمة ، وإلى جانب هذا النوع يستطيع المعلم أن يرسم خطة للاطلاع وحده على عدد من الكراسات في كل موضوع وأن يداول بين طوائف التلاميذ حتى ينتهي من التصحيح لهم جميعا في موضوعات متفرقة . ولا يصحح من الأخطاء إلا ما كان واضحا ، حتى لا تثبط همة الأطفال ولا يضعف فائدة التصحيح .

ويجدر بالمدرس أن يسجل الأخطاء العامة الفاشية بين التلاميذ وأن يخصص وقتا لإصلاحها ويربهم على الصواب تدريجا عمليا واسع النطاق في درس أو أكثر من دروس القواعد أو الهجاء ،

وهذا الموضوع ، وإن كان يبدو شكليا ، له أثر عملي في تدريس اللغة العربية . إذ أن النظام الحالي في تصحيح الكراسات يساعد على جعل تدريس الانشاء آليا ، ويضع الكثير من جهود المعلمين ووقتهم فيما لا طائل تحته ، إذ أن التلاميذ قل أن يغزوا بالاطلاع على ما يثبته المدرس من تصحيح في كراساتهم .

كذلك اقترحت اللجنة أن يترك عدد موضوعات الانشاء للمدرس . فله أن يعطى منها ما يراه مناسبا وما يتسع له الوقت . وهذه هي النتيجة الطبيعية للبدأ الذي قرره اللجنة من عدم التقيد بمحصص معينة للتعبير الشفهي أو الكتابي ، على أساس أن التعبير يتحقق في كل درس وفي كل وقت .

وقد رأى الكثيرون من رجال اللغة العربية أن عدم إصلاح جميع
الكراسات وعدم تحديد عدد الموضوعات صار بصالح العمل . واحتدم
النقاش في هاتين المسألتين في المؤتمر . ولكن الرأي استقر في النهاية على
الآخذ باقتراحات اللجنة ، على أن يراعى ما يأتي :

ا - أن يتجه حضرات المفتشين في تقدير الأعمال الكتابية إلى النوع
ولا يحفلوا بالعدد إلا عند التقصير الواضح .

ب - أن يتحقق المفتشون من مدى إفادة التلاميذ من توجيه مدرسيهم
وعلاجه للأخطاء المشتركة .

ج - أن يعنى مكتب التفيتش بإرسال ما يراه من التوجيهات التي
لا مناص منها لسير تعليم الإنشاء وتصحيحه وعدد موضوعاته سيراً محققاً
للغاية المرجوة .

ووافق على تبليغ الملاحظتين (ا) و (ب) لحضرة عميد المفتشين ، أما
الملاحظة الأخيرة فلا داعي اليها ، فضلاً عن أنها قد تتعارض مع الآخذ
بعدم تحديد الموضوعات .
الأناشيد والمحفوظات

وفيما يتعلق بالأناشيد والمحفوظات أوردت اللجنة طائفة من التوجيهات
تتعلق باختيارها والموضوعات التي يجب أن تتناولها ، وقد أثبتت هذه
التوجيهات في صدر المنهج .

واقترحت اللجنة أن يشترك مدرسو اللغة العربية ومدرسو الموسيقى في
تدريس الأناشيد . وهذا هو المتبع في الغالب ، ويصح أن يبلغ إلى المراقبة
العامة للتعليم الابتدائي لمراعاته حيث لا يكون متبعاً إذا كانت ظروف
المدرسة العملية تسمح به .

كذلك اقترحت اللجنة عقد مسابقات لوضع الأناشيد تنتهى باخراج
كتاب يجمع أنواعاً منها بالفرق المختلفة في مراحل التعليم ، وأرى أن يعهد
إلى اللجنة الدائمة بوضع شروط هذه المسابقات تمهيداً للإعلان عنها .

وقد لاحظ المؤتمر خلل منهج المحفوظات في السنتين الثالثة والرابعة الابتدائيتين من القرآن الكريم ، وقرر بالاجماع أن يضاف مقدار كاف منه يلاحظ في اختياره أن يكون ملائماً لمدارك التلاميذ . وأرى أن يهد إلى اللجنة الدائمة بذلك .

وتنقسم ملاحظات اللجنة فيما يتعلق بالاملاء إلى قسمين :
الاملاء .

فأما القسم الأول فيتعلق بتيسير قواعد الاملاء على أساس أن يتم التطابق بين الكتابة والنطق بطريقة مطردة خالية من الخلاف .
وتدرك اللجنة أن البت في هذا الموضوع وتنفيذ نواحي التيسير والاصلاح يتطلب إقرار الجهات المختصة - كالمراجع اللغوي - بعد استعراض المقترحات المختلفة . وقد أوردت في تقريرها ملخص مشروع التيسير أعده بعض أعضائها ، يتناول إصلاح قواعد الهمزة وبحر الشذوذ في حذف حروف ينطق بها وفي إثبات حروف لا ينطق بها ، والاصلاح الخاص بفصل بعض الكلمات ووصلها . وكيفية كتابة الألف اللينة والتونين . وأوصت اللجنة أن تنفذ هذه الاصلاحات على مراحل .

وأرى أن يبلغ المشروع المقترح الى الجمع اللغوي حتى إذا ما اتخذ في شأنه قراراً عملت الوزارة على تنفيذه .

وأما القسم الثاني من ملاحظات اللجنة فيما يتعلق بالاملاء ، فتوجيهات للدرسين أساسها أن يكون الاملاء درساً تعليمياً لا اختيارياً ، وأن يكون الهجاء متصلاً بفروع اللغة وبالأعمال التحريرية في المواد الأخرى ، وأن تكون موضوعات الهجاء والقطع التي تستخدم في التدريب عليه مما يشوق الاطفال ويتصل بحياتهم وما يحتاجون إلى استعماله من الكلمات في الحديث الشفهي .

ويتضمن هذا القسم أمثلة للأساليب المشوقة التي يمكن استخدامها وقد أثبتت توجيهات اللجنة في صدر المنهج .

الخط :

وقد عالجت اللجنة تدريس الخط . واقترحت بشأنه ما يأتي :

أولاً - ألا يقتصر في الاهتمام بالخط وتحسينه على دروس الخط أو دروس اللغة العربية فحسب ، بل ينبغي ربطه بالمواد الأخرى وترغيب التلاميذ في تحسينه فيها جميعاً .

وتوصى اللجنة بهذه المناسبة بمراعاة حسن الخط وتنسيقه ووضوحه عند تقدير درجات جميع المواد في الامتحانات .

وأرى أن تبلغ توصية اللجنة للمدارس وأن تخصص درجتان من درجات كل مادة في امتحانات النقل وفي امتحان شهادة الدراسة الابتدائية للخط خفزا للدرسين وللتلاميذ على العناية به .

ثانياً - ألا يقوم بتدريس الخط في كل مدرسة إلا من يحسنون الخط من مدرسي اللغة العربية . وللا كثار من المدرسين المجيدين للخط تقترح اللجنة أن تنشئ الوزارة أقساماً لتحسين الخطوط وتلحق بمعاهد إعداد المعلمين ، يلحق بها من ذوي المؤهلات من لهم استعداد طيب في الخط ، وبعد سنة أو أكثر يقضونها في تعلم الخط والطرق الحديثة لتدريسه يعينون بالمدارس ليعاونوا في تحسين الخط .

وأرى أن يحول هذا الاقتراح على المجلس الأعلى لمعاهد المعلمين والمعلمات لدراسته ، والنظر فيما إذا كان من المستحسن تخصيص مدرس للخط غير مدرس اللغة العربية ولا سيما أن اللجنة توصي بأن يقسم الوقت المخصص للخط أنصاف حصص كإسباني ذكره . وقد اعترض مؤتمري رجال اللغة العربية على ذلك ، وأصر على أن يقوم بتدريس الخط مدرسو اللغة العربية .

ثالثاً - أن يلغى خط الثلث من المدارس ، ويقتصر على تعليم الخط النسخ في السنة الأولى وفي فترة من السنة الثانية ثم يقتصر على تعليم خط الرقعة فيما بعد .

وقد ألغى خط الثلث فعلا من منحه المدارس الابتدائية والأولية ،
اكتفاء بجعله من أبواب النشاط الفني .
أما إلغاء خط النسخ بعد السنة الثانية الابتدائية - أو فترة منها - فأرى
أن تعيد اللجنة النظر فيه .

رابعاً - « أن يعمل معلو الخط على إنشاء جمعيات لتحسين الخط
بالمدارس ، وإقامة معارض له ومنح المتفوقين فيه جوائز ، وفي هذه الجمعيات
يحدد المعلمون فرصة لتنمية مواهب التلاميذ الخطية وتدريبهم على أصول الخط
وقواعده وتدريبهم كذلك على الأنواع التي يميلون إليها » .
وقد أشير إلى ذلك في التوجيهات المبينة في صدر المنهج .

خامساً - أن يقسم الوقت المخصص للخط إلى أنصاف حصص ، وبذلك
تكثر أوقات التدريب ويذهب الملل الذي ينشأ من حصة كاملة للخط .
وهذا مبدأ سليم ، إلا أنه يتعارض مع تخصيص مدرّس للخط كما سبق
القول . وقد اعترض عليه مؤتمر رجال اللغة العربية ، ولكن بما يضاعف قيمة
اعتراضهم تمسكهم بأن يكون مدرّس الخط هو مدرّس اللغة العربية .

سادساً - « العدول عن صرف الأمشق الحالية ، والاكتفاء بأن
تصرف للتلاميذ كراسات بيضاء يحاكون فيها أحيانا نماذج يكتبها المعلم أمامهم
على السبورة ، وأحيانا يحاكون ألواحاً واضحة من الخط (بطاقات) تقوم
بوضعها لجنة تؤلف لهذا الغرض ، على أن يكون أساس هذه الألواح عبارات
تامة في أغراض تهم التلاميذ لا حروفاً أو كلمات مفردة » .

وأقترح أن يطلب إلى اللجنة الدائمة اقتراح أسماء أعضاء اللجنة التي
تؤلف لوضع البطاقات المطلوبة والتوجيهات التي تعمل هذه اللجنة بمقتضاها .
أما العدول عن صرف الأمشق فأمر فيه نظر . ولعل الاعتراض ينصب
على الأمشق الحالية ، لا على مبدأ صرف الأمشق . فإذا كان الأمر كذلك ،
فيمكن اللجنة الدائمة أن تضع التوجيهات اللازمة لوضع أمشق جديدة تحقق
الأغراض المقصودة .

سابقاً - ه أن يكون للخط العربي درجة خاصة على درجة إجابة اللغة العربية في امتحان شهادة الدراسة الابتدائية، نهايتها العظمى عشر درجات، ويكون بكشف الدرجات خاتمة خاصة بالخط . وتقدر درجة الخط على مقدار حسنه وتنسيقه في ورقة إجابة اللغة العربية .

وللخط في الواقع درجة خاصة تقطع من درجة اللغة العربية ، ولسكنها توضع على أساس سؤال خاص يطالب التلميذ فيه بكتابة عبارات مختلفة بأنواع الخط الثلاثة . وواضح أنه إذا استبقى خط النسخ إلى السنة الرابعة الابتدائية فإنه لا يمكن تقدير درجته على أساس درجة إجابة اللغة العربية كلها . ثم إنه إذا أخذ بما سبق اقتراحه من تخصيص درجتين لكل مادة لجودة الخط في الاجابة ، كان من المستحسن إبقاء تقدير درجة الخط على أساس خير ما يستطيع التلميذ اتجاها في الكتابة إذا بذل جهده في تحسينها وتنسيقها .

القواعد النحوية :

أما فيما يتعلق بالقواعد النحوية فقد كان بعض أعضاء اللجنة يرون أن يعاد النظر في مصطلحات النحو وأبوابه ، ووضع قواعد جديدة على أسس جديدة . ولكن الأغلبية رأيت العدول عن هذا الآن ، لأن ذلك أولاً يحتاج إلى إقرار الهيئات العليا كالجمعية اللغوية والأزهر والجامعتين ، وثانياً لأنه يحتاج إلى إعداد المعلمين وتمرينهم على هذه القواعد الجديدة قبل البدء بتنفيذها .

ولذلك رأيت اللجنة أن خير وسيلة لتذليل هذه المادة أن يوضع المنهج على أساس التيسير والحذف ، والاعتماد على الناحية العلمية فقط من غير كثير تحوير في المصطلحات والقواعد . وعلى هذا الأساس وضعت اللجنة منهجاً للسنوات الثانية والثالثة والرابعة الابتدائية ، وصدرته بتوجيهات تلخص فيما يأتي :

أولاً - يجب أن يكون تعليم القواعد النحوية في عبارات وموضوعات حيوية تهتم التلاميذ وتشوقهم لآفي أمثلة صناعية تؤلف لهذا الغرض .

ثانياً - لا يتعرض للإشارة إلى الأعراب التقديرى ولا للأعراب المحلى فى المفردات والجل . وغاية ما يعرف التلاميذ من هذا الباب : أن من الكلمات ما يتغير آخره وأن منها ما لا يتغير آخره .

ولا يتعرض كذلك لذكر أن العلامات الفرعية نابعة عن العلامات الأصلية
ثالثاً - يسكت أيضاً عن تقدير الضمار فى الأفعال كما سكت النحاة عن تقديرها فى الأسماء المشتقة . ولا تقدر المتعلقات المحذوقة للطرف أو الجار والمجرور .

رابعاً - يقتصر فى إعراب المضاف إليه على قولنا (مجرور بالاضافة) ولا تذكر كلمة مضاف إليه .

خامساً - يقال فى إعراب اسم كان مبتدأ مرفوع ، وفى خبرها خبر منصوب لكان ، ويقال فى إعراب اسم إن مبتدأ منصوب بأن وفى خبرها خبر مرفوع .

سادساً - لا تعطى تعاريف ويكتفى فى المصطلحات بما أشير إليه فى منهج كل فرقة .

سابعاً - يقتصر فى الأعراب على وظيفة الكلمة فى الجملة وحكمها الإعرابى من غير تأويل

وقد قبلت لجنة وضع منهج اللغة العربية لمدارس المرحلة الأولى المنهج الذى اقترحتة اللجنة للقواعد النحوية بتعديل طفيف بالنسبة للدارس الابتدائية ، وأضيفت إليه بعض الموضوعات بالنسبة للسنتين الخامسة والسادسة من المدارس الأولية .

أما التوجيهات فقد أجمعت لجنة المنهج بعضها فى عبارات عامة ، وأغفلت بعضها الآخر مثل التوجيهين الواردين فى (رابعا) و (وخامسا) ، وهما فى الواقع لا يحتويان إلا على تعديلات لفظية فى أسماء المصطلحات النحوية ؛ الأصلية أوضح لأذهانهم .

وقد اعترض بعض رجال اللغة العربية على المنهج الجديد ، زاعمين أن عدم دراسة التعاريف والمصطلحات النحوية على النمط القديم يضعف لثقافة التلاميذ النحوية ، وطالبوا بزيادة المنهج فى بعض الأبواب ، وناقش المؤتمر هذه الاعتراضات ، وانتهى فيها إلى الموافقة على ما جاء بالمنهج الجديد خاصة بدراسة النحو والاعتماد فيها على عرض الأمثلة الكثيرة الجديدة ومحاكاتها . على أنه لا مانع - بعد إشباع الموضوع عميلاً ومحاكاة - من تنبيه التلاميذ للضوابط النحوية ، حتى تكون محاكاتهم قائمة على أساس دراسة التعريفات المنطقية الدقيقة التى تستفد فى استنباطها من الجهد والوقت ما لا يتجنى معه ثمرة مكافئة .

وفى ما يتعلق بزيادة المنهج فى بعض الأبواب ، اتفق المؤتمر على أن مثل الرغبات لا تمس جوهر المنهج ، وأن فى الامكان مقابلتها بضروب من العلاج الذى يقوم مكتب التفتيش به على حسب ما تقتضيه الحال ، وأرى أن هذه الفقرة الأخيرة تفتح الباب للتوسع فى منهج النحو عن طريق النشرات التى يصدرها مكتب التفتيش . والأفضل أن يعرض حضرة عميد المفتشين على اللجنة الدائمة الرغبات التى أبداهها رجال اللغة العربية لتنظر فيها وتقرر على ضوءها ما إذا كانت ترى إدخال أى تعديل على المنهج . وهناك ناحية أخرى فى المنهج أرجو أن تعيد اللجنة الدائمة النظر فيها ، وهى مبدأ وضع منهج للقواعد النحوية للسنة الثانية الابتدائية . نعم أن اللجنة قد أوضحت أن الغرض من المنهج الذى وضعته طبع التلاميذ على الأساليب الصحيحة وتدريبهم على طرق استعمالها تدريباً عملياً أساسه المحاكاة والتكرار من غير أن يعطى فى ذلك تعريف أو قواعد أو مصطلحات . ولكن إذا كان هذا هو الغرض فتحقيقه لا يحتاج إلى وضع منهج خاص للنحو أو أفراد دروس خاصة له ، بل يتحقق التدريب المطلوب فى كل درس من دروس اللغة فى هذه الفرقة .

وقد أضافت اللجنة إلى الغرض السابق أن يعنى المدرس بتوضيح مدلول

الكلمات الآتية بالأمثلة فقط ، من غير أن تخصص لها دروس خاصة أو تعرف تعريفا اصطلاحياً . ويشمل المنهج الذى أوردته اللجنة بعد ذلك عرض جمل مكونة من جزأين تبدأ باسم تارة وبفعل تارة أخرى ، وعرض جمل بها مكملات بالمفعول والظرف والوصف والأضافة والجار والمجرور ، وتدريب التلاميذ على تسمية الجملة بالمكملات السابقة وعرض جمل تشتمل على حالات الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وتدريب التلاميذ على الاتيان بهذه الجمل ، والتدريب على الاستفهام والنفي بالأدوات الشائعة وعلى النهى والأمر .

وهنا وجه الخطر ، إذ أن المدرسين بالرغم من التوجيهات يصعب عليهم بحكم ما ألفوه الاقتصار على تدريب التلاميذ على هذه الجمل من غير أن يعطوا المصطلحات ويعرفوها ، ليمكنوا التلاميذ من التمييز بين نوع وآخر من أنواع الجمل . وهكذا تتحول الدروس إلى دروس نحوية من النوع المؤلف ، كما حدث فعلاً فى العام الحالى .

وأرى حذف منهج القواعد النحوية من السنة الثانية الابتدائية ، اكتفاء بما يناله التلاميذ من تدريب على التراكيب الصحيحة فى دروس المطالعة والأملاء والمحادثة وغيرها . والقدر الذى يحتويه المنهج المقترح للسنة الثانية يمكن أن يضاف إلى منهج السنة الثالثة من غير إرهاق ، ولا شك أن تلاميذ هذه الفرقة أقدر على فهمه .

٧ - حددت اللجنة أهداف تعليم اللغة العربية فى مرحلة التعليم الثانوى على الوجه الآتى :

اللغة العربية فى التعليم الثانوى :

« أن يهيأ للتلميذ فى هذه المرحلة . نصيب من التنقيف اللغوى والأدبى يمكنه من التعبير السليم عن مختلف رغائبه ومطالبه فى الحياة ، ويكون عنده عادة المطالعة وتتبع نواحي الإنتاج الفكرى ، ويصل بينه وبين الآثار الأدبية الخالدة التى تعين قراءتها على تربية ذوقه وتنمية فكره » .

ورأت أن تحقيق هذه الأغراض يستلزم إعادة النظر في مناهج اللغة العربية في هذه المرحلة وأساليب تعليمها، وخاصة مناهج الأدب والبلاغة التي أدخلت اللجنة عليها تعديلا شاملا يتناول أسسها.

الأدب والبلاغة :

فقد لاحظت أن دراسة تاريخ الأدب تبدأ في المناهج الحالية قبل أن يكون للتلميذ محصول كاف من الأدب ترتكز عليه ، وأنها قد شغلت مكانا فسيحا من مناهج الدراسة ونالت قسما كبيرا من جهود المعلمين والتلاميذ حتى طغت على دراسة الأدب فأصبحت الفائدة منه قليلة . والطريقة الطبيعية في الدراسة الأدبية أن تبدأ بدراسة الأدب نفسه وتجعل له الحظ الأوفر من الجهد والاهتمام .

ورأت اللجنة أن يكون منهج الأدب مرتبطا بدراسة النصوص ومرتكزا عليها في السنوات الخمس ، وأن تكون أغلب نصوص السنتين الأولى والثانية من الأدب الحديث ، حتى يجد التلاميذ في المراحل الأولى من دراستهم الثانوية أدبا يدور حول موضوعات متصلة بنواحي التفكير عندهم والحياة المعاصرة لهم ، ويمكن أن يمزج به في هاتين السنتين نصوص سهلة مشابهة من الأدب القديم تصل التلاميذ تدريجا بروح تلك العصور ، وتعين على تفهم ألوان الأدب الحديث . ولا محل في هاتين السنتين لدراسة تاريخ الأدب ، ويمكن اكتفى ببعض المعلومات الضرورية عن الأدباء الذين تدرس نصوصهم .

واعتبرت السنة الثالثة مرحلة متوسطة في الدراسة الثانوية ، فاقترح أن يكون عماد الدراسة الأدبية فيها نصوصا من مختلف العصور سهلة قريبة من أذهان التلاميذ تعالج على الطريقة السابقة في السنتين الأوليين ، مع إضافة ما يقتضيه الترقى الفكري عند التلاميذ من نواحي الدرس ، ومع العناية بدراسة شاعر وكاتب من رجال النهضة الحديثة ، ليكون في ذلك عون للتلاميذ على البحث وترجمة الحياة والاتصال بالنواحي الأصلية من حياة الأدباء .

أما في السنتين الرابعة والخامسة فترى اللجنة أن النضوج الفكري والأدبي عند التلاميذ يسمح بأن تقوم في ظلال النصوص دراسة للموضوعات البارزة في تاريخ الأدب ، فتدرس في السنة الرابعة نصوص العصرين الجاهلي والإسلامي (الأموي) ويختار مع ذلك شاعر وخطيب من رجال هذين العصرين فتدرس ترجمتهما وتدرس معها الخصائص البارزة للعصرين . وفي السنة الخامسة تدرس نصوص من العصر العباسي مع العناية بنصوص العصر المصري من الفاطميين إلى الأيوبيين ، ومع دراسة شاعر وكاتب من هذه العصور أيضا مع دراسة أهم الخصائص لهذه العصور ، وكل ذلك مع المحافظة على الأساس الجوهرى وهو جعل النص محورا للدراسة ، واعتبار التاريخ على هامش الأدب .

واستعرضت اللجنة تطور النقد العربى وصلة النقد بالبلاغة ، ووصلت إلى أن تدريس البلاغة بشكلها المؤلف لا يحقق الهدف المقصود من هذا اللون من الدراسة وهو تربية الذوق الفنى عند التلاميذ ، وإعانتهم على حسن فهم الجمال الأدبى وتذوقه ، وإثارة الطريق أمامهم فى نواحي الخلق والابداع الأدبى ، لهذا رأت اللجنة أن تعود بالنقد إلى وظيفته الأولى وأن تجعله جزءا عمليا أصيلا من دراسة النص ، ورسمت له منهجا مدرجا مرتبطا من ناحية بمنهج النصوص ، ومناسبا من جهة أخرى للتطور الذهنى عند التلاميذ . وجعلت اللجنة فى السنتين الرابعة والخامسة مكانا لبعض النواحي النظرية الأصلية فى النقد كدراسة الكلمة والجملة وأثر كل منهما فى أداء المعنى ، وكدراسة طرق التصوير المختلفة وبيان ما فيها من جمال ، دون كثير تعرض للتفصيلات ، وكدراسة الفنون الأدبية الثرية والشعرية ، وشروط جودتها وعرض نماذج منها .

هذه هى الأسس التى رأت اللجنة أن يقوم عليها منهج الأدب والنقد بالمدارس الثانوية ، وأرى أن السير على هذه الأسس جدير بأن يخلق تعليم اللغة العربية خلقا جديدا يسير روح العصر الذى نعيش فيه . وقد وضعت

اللجنة هيكلًا للمنهج لمختلف الفرق الثانوية وأقترح أن يعهد إلى اللجنة الدائمة وضع منهج مفصل على أساسه .

وقد كان لبعض رجال اللغة العربية ملاحظات على هذا المنهج تلخص فيها يأتي :

أ - أن الانحراف عن دراسة تاريخ الأدب والبلاغة على النظام القديم ليس من مصلحة التعليم .

ب - أن في إهمال المنهج الجديد للأدب الاندلسي إضاعة لذلك التراث النفيس ، وحرمانًا للتلاميذ من الاستمتاع به .

ج - أنه يؤخذ على المنهج قلة الاحتفال بتاريخ الأدب في العصر الحديث مع شدة الحاجة إلى سعة الإلمام به .

د - أن إهمال دراسة البديع قضاء على ناحية من نواحي الجمال البلاغي لاغنى للتأدب عنها .

هـ - أن عدم تخصيص حصة مستقلة للبلاغة مدعاة لعدم الاكتراث بها ، ولكن المؤتمر قرر « الموافقة على المنهج المقترح للأدب وتاريخ الأدب والبلاغة وفق ما جاء به ، لأنه يحقق الأهداف المقصودة من هذه الفروع الثلاثة وفيه ما يشير إلى دراسة الأدب الاندلسي وغيره ، وما يفيد أن دراسة البديع ستكون عملية في خلال دراسة النصوص الأدبية . »
المطالبة

وقد عالجت اللجنة فروع اللغة الأخرى بالتعليم الثانوي . ففيما يتعلق بالمطالبة أكدت أهمية القراءة الخارجية والقراءة الحرة المتنوعة في المكتبة ، ورأت أن يصرف لكل سنة دراسية كتاب أو أكثر يدرسه التلاميذ ويؤدون فيه امتحانًا ، ويكون الكتاب في موضوع واحد ، كأن يكون قصة ، أو رحلة ، أو مسرحية ، أو سيرة ، وهذا إلى جانب كتاب يشمل على مختارات متنوعة من الأدب والتاريخ والاجتماع والسير والرحلات ومن موضوعات علمية في أسلوب أدبي يقرأ في الفصل بإشراف المدرس .

وقد اعترض بعض رجال اللغة العربية على صرف كتب المطالعة التي يسمونها «الاضافية» وأشاروا إلى :

١ - « قلة ما يستفيد الجيل من تقرير كتب معينة للمطالعة الاضافية لكل سنة من السنوات الدراسية »

ب - « تقييد حرية المدرس بالاختصار على الكتب المقررة »
ولكن المؤتمر وافق على « تقرير كتاب أو أكثر إضافي لكل سنة على أن يكون ذا موضوع واحد وفي أسلوب جذاب ، وأن يمتحن فيه التلاميذ آخر العام ، وأن تتغير هذه الكتب كل عام أو عامين ، حتى لا يسطيع الجيل بصيغة طائفة خاصة من الكتب القليلة . ولا مانع من أن يكون بعض الكتب المختارة شعرا في السنتين الأخيرتين »

كما قرر المؤتمر « أن للمدرس كل الحرية في أن يقرئ تلاميذه أو يقرأ عليهم في حصص المطالعة ما يستجده ويعتقد نفعه للتلاميذ مما ينشر في الصحف والمجلات وغيرها .

وأرى أن يطلب إلى اللجنة الدائمة تحويل المبادئ التي أوردتها إلى توجيهات توضع في أول منهج اللغة في الدراسة الثانوية . وقد نفذت الوزارة فكرة صرف كتاب أو أكثر من الكتب الأدبية الحديثة للتلاميذ ليدرسوها ويمتحنوا فيها . ويصرف معها لكل فرقة كتاب يشتمل على مختارات من النوع الذي تشير إليه اللجنة ، على أن يرى أن يكتب بصرف هذا النوع الأخير للسنتين الأولى والثانية . أما بعد ذلك فيزداد عدد الكتب ذات الموضوع الواحد ، إلى جانب كتب النصوص الأدبية .

الإنشاء :

وأما الإنشاء فقد لاحظت اللجنة أن الطريقة التي تتبع في تعليمه تكاد تقتصر على إعطاء التلاميذ موضوعا يطالبهم المدرس بالكتابة فيه . وقد يناقشهم في عناصره شفويا قبل أن يطالبهم بالكتابة . وكتابة التلاميذ في هذه الموضوعات تسير سيرا سطحيا متكلفا لا يساعد على الابتكار .

وترى اللجنة أن الأساس الأول للإصلاح في هذه الناحية، الربط بين التعبير وبين النواحي الأخرى من النشاط المدرسى والاجتماعى، واستغلال كل الفرص الطبيعية الممكنة لتنمية قوى التعبير عند التلاميذ في جميع سنى الدراسة، مثل : حل النصوص الأدبية وشرحها، وتلخيص الكتب والقصص، والتعليق على الحوادث الجارية. وكتابة تقارير عن الرحلات والمشروعات الدراسية وأشرطة الخيالة، وإعداد المقالات والأخبار لمجلة المدرسة، والخطابة والمناقشة والمناظرة وغيرها مما يدخل في نشاط الجمعيات الأدبية.

على أنه ليس معنى هذا أن يترك النشاط التعبيرى في الدراسة الثانوية لمحض الفرص بل يجب أن يخصص له وقت في جدول الدراسة في جميع السنوات، وأن ينوع بحيث يشمل النواحي السابقة ويشمل إلى جانبها نوعا من الدروس يطالب التلاميذ فيه بالكتابة في موضوعات يقترحها عليهم المدرس بعد إعدادها أو بدون إعداد، مع الحرص على استغلالهم في التفكير والتعبير. وهذا النوع الأخير يهدف إلى الإبداع وتمارين قوى الخيالى عند التلاميذ والتدريب على الفنون الأدبية المختلفة.

وترى اللجنة أن النوع الأول - القائم على انتهاز الفرص - ينبغى أن يكثر في السنوات الدراسية الأولى على حين يبدأ الثانى قليلا ثم يأخذ في الكثرة تدريجاً حتى يغلب في السنتين الرابعة والخامسة، وعلى هذا الأساس رسمت اللجنة منهجاً متدرجاً للتعبير في الفرق الدراسية الخمس وهو منهج يمثل اتجاهها سليماً في مجموعه، وإن كان يبدو فيه الميل إلى الفصل أكثر مما ينبغى بين أنواع الانشاء في مختلف الفرق. فقد اختصت السنة الثالثة مثلاً دون السنتين الأولى والثانية بأعداد تأييد أو معارضة لفكرة توضع موضع المناظرة السهلة، ووصف منظر طبيعى من مناظر البيئة القريبة، وببسط بعض الموضوعات أو إنجازها. كما اختصت السنتان الرابعة والخامسة بتمرين الخيال في موضوعات وصفية طريفة وبتصوير بعض نواحي البطولة.

التي تعرض في المطالعات التاريخية وفي الأحداث الهامة . والواقع أن التمييز بين الفرق المختلفة لا يكون في نوع الموضوعات ، بقدر ما يكون في تمثيلها مع خبرة التلاميذ والمستوى الذي يطلب في الكتابة .

ومع ذلك فإن اللجنة قد أبانت أنها لا تقصد أن يلتزم المدرسون المنهج الذي اقترحت بل يجدر بالمدرس أن يتعرف ميول التلاميذ ، وأن يتحين الفرص لملاحظة الفروق الفردية بينهم وتشجيع التعبير الذاتي عند كل منهم حتى إذا آنس في بعضهم اتجاهها إلى الابتكار الفني في ناحية ما شجع هذا الاتجاه وعمل على تثبيته .

وبهذا التحفظ أرى أن يطلب إلى اللجنة وضع اقتراحاتها فيما يتعلق بالانشاء الشفهي والكتابي على صورة توجيهات. تثبت في صدر منهج اللغة العربية .

وألاحظ أن الاستمرار على استعمال لفظ « التعبير بدلا من الانشاء » لا يحل له في المرحلة الثانوية إذ أن اسم « الانشاء » أدل على نوع النشاط المطلوب في هذه المرحلة فضلا عن أنه الاسم المألوف .

هذا وقد أشارت اللجنة الى أنه لا داعي لتقييد المدرس بعدد من الموضوعات . تكتب في أثناء العام بل تطلق الحرية للمدرسين للنهوض ، كما اقترحت ألا يلزم المدرس بتصحيح كل الكراسات في كل مرة ولكنه يصحح في كل مرة عددا من الكراسات على نظام يكفل أن يرى كتابة كل تلميذ مرات تمكنه للإرشاد والتقويم . ويراعى في اصلاح الموضوعات ما يأتي :
١ - أن يجمع المدرس الأخطاء الشائعة لينتزع الفرصة لإرشاد التلاميذ اليها في الحصص الملائمة .

٢ - أن يلاحظ كتابة التلاميذ من حيث معانيها وترتيبها .

٣ - ألا يتدخل في كل شيء ، فإذا سار التلميذ بطريقة طبيعية فلا داعي لهذا التدخل .

وقد لاحظ رجال اللغة العربية على كل هذا ماسبق أن لاحظوه على

مثله في مرحلة التعليم الابتدائي، وقرر المؤتمر مثل ماقرره هناك .
وأخيرا أشارت اللجنة الى أنه من اليسير أن تكون اللغة العربية لسان
المعلم والتلميذ في المدارس الثانوية ، فان التلميذ في هذه المرحلة قد يصل الى
قسط من التحصيل اللغوي يستطيع معه أن يفهم حديثاً عربياً ، وأن يتابع
دروسه بالعربية الصحيحة اذا سار المعلمون معه على هذا المنهج ، وأرى أن
تدمج هذه الملاحظة في التوجيهات .

النحو والصرف

وجعلت اللجنة عماد دراسة النحو في هذه المرحلة التدريب على ما درس
بالمدارس الابتدائية ، مضافاً اليه بقية مالا بد منه من الأبواب الرئيسية
الضرورية لفهم الكلام العربي ، وللمساعدة اللسان على تجنب اللحن في التعبير ،
وقسم المنهج الى سنتين وحدد القدر الضروري الذي يطالب به التلاميذ من
التحليل والاعراب وقد روعي في رسم هذه السياسة الإبقاء على جوهر التفسير
والمصطلحات النحوية القديمة إلى أن ثبت المصادر ذات الشأن فيما أثير عليهما
من اعتراض واقترح بشأنهما من إصلاح وتجديد .

وأرجئت دراسة الصرف إلى السنة الثالثة ، وجعل هدفها توجيه التلاميذ
إلى وسائل تنمية اللغة ، وتمارينهم على الرجوع إلى المعاجم اللغوية وكيفية
استعمالها ، مع دراسة النواحي الضرورية من التصريف على أساس الأمثلة
وتفهمها .

ورأت اللجنة أن يصحح التطبيق على السبورة تخفيفاً عن المدرسين ،
ويصحح كل تلميذ كراسه حسب ماصحح الأستاذ ، ثم يختار المدرس بعض
الكراسات لمراجعتها ومعرفة مدى فهم التلاميذ للقواعد واستفادتهم منها ،
على أن يكون اختيار الكراسات دورياً ، بحيث يشرف الأستاذ أثناء السنة
على نماذج من كل تلميذ .

وقد أخذ بعض رجال اللغة العربية على المنهج المقترح عدم تقرير النحو
للسنتين الرابعة والخامسة ، وطول المنهج في بعض السنوات الدراسية ، وعدم

إمكان إصلاح التطبيقات الإيجادية بالطريقة التي اقترحتها اللجنة . ولكن المؤتمر وافق على اقتراحات اللجنة مادة وطريقة .

وأرى أن مبدأ إرجاء الصرف إلى السنة الثالثة محل نظر . فليس من المصلحة أن يؤجل إلى تلك السنة تمرين لتلاميذ عمليا على استعمال المعاجم اللغوية المبسطة . مع أن المؤتمر أشار في توصياته العامة إلى ضرورة صرف معاجم ملائمة للتلاميذ من السنة الرابعة الابتدائية . وليس من المصلحة كذلك ألا يعلم التلميذ صياغة المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما شابه ذلك إلا في السنة الثالثة الثانوية . كما أنه ليس من المصلحة تكديس كل قواعد الصرف في سنة واحدة ، بل الأفضل توزيعها على السنتين الأولى والثانية مع قواد النحو .

وبما يدعو إلى ذلك ، النظام الجديد الذي وضعته الوزارة للتعليم الثانوى إذ جعلت السنتين الأولى والثانية مرحلة قائمة بذاتها تنتهى بامتحان شهادة الدراسة المتوسطة . فمن الواجب في هذه الحالة أن يوضع لهذه المرحلة منهج كامل في النحو والصرف يدرّب التلميذ على الضرورى للحاجات العملية من قواعدهما . وعندى أن هذه القواعد يجب أن تنتهى دراستها في المرحلة المتوسطة وأن المرحلة الثانوية الثانية يجب أن لا تشغل بميكانيكية اللغة ، بل تخصص للأدب والنقد الأدبى والانشاء . على أنه إذا روى أن هناك ضرورة تقضى بمتابعة دراسة النحو والصرف في السنة الثالثة ، ففي هذه الحالة يوضع لهما منهج يتابع تدريب التلاميذ فيه على القواعد الجديدة التي درسوها في السنتين الأولى والثانية مع التوسع فيها ، كما تقترح اللجنة اتباعه في منهج هاتين السنتين بالنسبة لمنهج المرحلة الابتدائية .

لهذا اقترح أن يطلب إلى اللجنة الدائمة إعادة النظر في منهج النحو

والصرف .

الأملاء والخط

ولم تشر اللجنة إلى الأملاء باعتباره فرعاً من فروع اللغة في المرحلة

الثانوية . ولكن ما أثبتته الملاحظة من ضعف مستوى الطلبة في هذه الناحية ضعفا شديدا في السنين الأخيرة وكثرة وقوع طلبية الثقافة العامة والتوجيهية في أبسط أخطاء الهجاء ، يبرر تخصيص بعض الوقت في المرحلة المتوسطة (الستين الأولى والثانية) لتدريب التلاميذ على قواعد الهجاء بالطريقة التي تراها اللجنة كفيلة لعلاج هذه الحالة

ولعل هذا ينطبق أيضا على الخط ، إذ قد لوحظ هبوط مستوى جودته مع أن إتقان الكتابة من الأهداف الهامة للتعليم العام .

٨ - هذا وقد أضاف مؤتمر رجال اللغة العربية إلى ملاحظاته وقراراته بشأن اقتراحات اللجنة طائفة من التوصيات العامة أراها جديرة بالاحالة على اللجنة الدائمة للنظر فيها بما تستحقه من العناية ، وهي :

١ - تقرير مقادير كافية وملائمة من القرآن الكريم بين ما يقرر لكل فرقة من النصوص والمحفوظات .

٢ - أن يصرف للتلاميذ من السنة الرابعة الابتدائية معاجم ملائمة كاختار الصحاح ، إلى أن يؤلف معجم عصرى يلائم التلاميذ

٣ - تقرير كتب ملائمة ليطالعها الطلاب في العطلات الصيفية ، مع امتحانهم فيها أول العام الدراسي وإجازة المتفوقين منهم

٤ - العناية بمكتبات المدارس ، وإعداد أمكنة خاصة تتسع لأكبر فصل بالمدرسة ، وتزويدها بالمراجع اللازمة للدرسين والمجلات والكتب الملائمة للتلاميذ ، مع مراعاة التجديد في هذه المكتبات حتى تظل مساهمة للعصر في الإنتاج العلمي والأدبي .

٥ - المبادرة بتأليف كتب في المناهج الجديدة حتى يفرغ المدرسون للتدريس ، ولا يرهقون به وبالتأليف معا .

٦ - تلوين الامتحانات العامة بلون جديد يتناسب مع المناهج الجديدة ويكون فيه توجيه للأمانة والتلاميذ ، حتى تكون الامتحانات من حوافز السير إلى الأمام دائما .

٧ - زيادة حصص اللغة العربية في الخطة الجديدة لتظفر من الوقت بما يكفل حسن دراستها .

٨ - ضم حصة الأناشيد « البجته » الى حصة اللغة العربية . وبذلك تعتبر حصص الأناشيد والمحفوظات حصتين . فاذا حضر مدرس الأناشيد الفني اشترك مع مدرس اللغة العربية في حصة من الحصص المقررة .

ومع إحالة هذه التوصيات الى اللجنة الدائمة للغة العربية ، أرى أن التوصية الثالثة تدعو إلى إثارة البحث في نظام المسابقات لتلاميذ السنة التوجيهية ، وهل حقق الغرض المقصود منه بوضعه الحال أم الأفضل العودة إلى نظام المطالعات الصيفية في اللغات مع الامتحان أول العام فيما طالعه التلاميذ في الاجازة ومنح المتفوقين جوائز وأقترح تأليف لجنة تضم حضرات المدير العام للتعليم الثانوي والمدير العام للثقافة العامة والمراقب العام لتعليم البنات والمراقب العام للامتحانات والمراقب العام للبحوث الفنية والمشروعات وعمداء مفتشى اللغة العربية واللغة الانجليزية واللغة الفرنسية والمواد الاجتماعية والرياضة والعلوم والرسم والأستاذ الدمرداش بك محمد ، لبحث هذا الموضوع كذلك أرى إحالة الاقتراح الثامن الى حضرة عميد مفتشى الموسيقى لأبداء الرأى فيه .

كلمة ختامية

هذا وأود قبل ختام هذه المذكرة أن أعرب عن تقديري العظيم لما بذله رجال اللغة العربية من عناية في دراسة مقترحات اللجنة ولروح الجد والاهتمام وتوخي المصلحة العامة التي بدت في مناقشات مؤتمريهم . وأبوه بصفة خاصة بالمجهود الذي بذله حضرات الاستاذين محمد علي مصطفى ومنصور سليمان في إعداد العدة للؤتمر والإشراف على عقده وإدارة مناقشاته بحكمة وكياسة كان لهما ولا شك أكبر الأثر في نجاحه والوصول به إلى النتائج الطيبة المتزنة التي انتهت إليها قراراته .

المستشار الفني

اسماعيل النقباني